

بلاغ

انعقد يوم الجمعة 15 فبراير 2019 اجتماع بمقر وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بين السيد الوزير بمعية السادة الكاتب العام لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ومدير ديوان السيد الوزير، ومدير الشؤون القانونية ومدير الموارد البشرية من جهة، وأعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي من جهة أخرى.

وقد تضمن جدول أعمال اللقاء النقاط التالية:

1. تاريخ المفعول بالنسبة لرفع الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية؛
2. تاريخ المفعول بالنسبة للدرجة د المحدثة في إطار أستاذ مؤهل وأستاذ التعليم العالي، وكذا الدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي؛
3. الزيادة في أجور الأساتذة الباحثين؛
4. الملفات القطاعية (الدراسات الطبية والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز التوجيه والتخطيط التربوي ومركز تكوين مفتشي التعليم)؛
5. أعمال اللجن المشتركة بين النقابة والوزارة.

في بداية الاجتماع عبر السيد الوزير عن التقدم الحاصل في النقطتين الأوليتين، حيث أخبر المكتب الوطني بالاتفاق الذي تم بين وزارته ووزارة الوظيفة العمومية بهذا الخصوص، كما أخبر بمباشرة التشاور مع وزارة المالية ابتداء من الأسبوع المقبل من أجل الاتفاق على الغلاف المالي الواجب رصده لذلك والمحدد لتاريخي المفعول، يلي ذلك عقد اجتماع آخر بين السيد الوزير والمكتب الوطني في أقل من شهر من الآن كما وعد بذلك السيد الوزير.

وقد عبر أعضاء المكتب الوطني بقوة عن استغرابهم لتغيّر طبيعة اللقاء، الذي كان من المفروض أن يكون لقاء حسم، سواء تعلق الأمر بتاريخ المفعول أو بالغلاف المالي، أو للتأخر الحاصل في ذلك الحسم، خصوصاً وأن لقاء اليوم هذا يأتي قرابة شهر ونصف بعد انتهاء اللجنة المشتركة للملف المطلي من أشغالها بخصوص النقطتين في آخر اجتماع لها بتاريخ 04 يناير 2019.

بالنسبة للنقطة الثالثة، عرف الاجتماع مرافعات لأعضاء المكتب الوطني ضد النقص الذي تعرفه أجور الأساتذة الباحثين للسنة الثالثة على التوالي ناهيك عن الجمود الذي لحقها لما يقارب عقدين من الزمن، مسبباً بذلك تدهوراً مطرداً لموقع الأساتذة الباحثين في سلم أجور الوظيفة العمومية. وقد أكد أعضاء المكتب الوطني، وانسجاماً مع أدبيات النقابة ومطالبها، من خلال قرارات مؤتمراتها ومختلف بيانات لجنتها الإدارية أو بلاغات مكاتبها الوطنية المتعاقبة، على استعجالية الرفع من أجور الأساتذة الباحثين وتدارك التدهور المستمر الذي

تعرفه قدرتهم الشرائية، وانعكاساته السلبية على وضعهم الاعتباري داخل المجتمع. وقد لاقى ذلك تفهماً وتجاوباً إيجابياً من لدن السيد الوزير الذي عبر عن استعداده للعمل على الاستجابة للانتظارات المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين.

أما بخصوص المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين فقد أشار أعضاء المكتب الوطني إلى تلكؤ الوزارة في تفعيل اللجنة المشتركة بين قطاع التربية الوطنية والنقابة الوطنية للتعليم العالي ومعالجة الملف المطلي وهو أمر وعد الوزير بتداركه انطلاقاً من بداية الأسبوع. كما تم التطرق للارتباك العام الذي تعيشه المراكز الناتج عن تجاهل المرسوم المحدث، وانطلاق متأخر للسنة التأهيلية، وخصاص مهول في الموارد البشرية وغيرها من المشاكل التي تستدعي الإسراع بتفعيل العمل المشترك لتجاوزها.

من جهة أخرى تطرق المجتمعون إلى المشاكل التي تعاني منها كليات الطب والصيدلة وكلية طب الأسنان والمراكز الاستشفائية الجامعية، وأكد أعضاء المكتب الوطني على ضرورة حل المشاكل العالقة واتخاذ التدابير المصاحبة لإنجاح إصلاح الدراسات الطبية وإشراك الأساتذة في كل التدابير المقترحة وتحسين ظروف العمل بهذه المؤسسات الحيوية. وقد وعد السيد الوزير باستئناف اللجنة الثلاثية لأشغالها ابتداء من الأسبوع المقبل.

وفي الأخير اتفق الطرفان على استئناف عمل اللجن المشتركة انطلاقاً من الأسبوع الأخير من شهر فبراير الجاري وهي:

1. لجنة الملف المطلي التي سوف تتطرق للقضايا المتبقية وعلى رأسها رفع الحيف عن الأساتذة الباحثين الذي وظفوا في إطار أستاذ محاضر وكذا احتساب مدة الخدمة المدنية؛
2. لجنة النظام الأساسي من أجل العمل على تجاوز السلبيات والاختلالات التي يعرفها النظام الحالي؛
3. لجنة التعليم العالي والبحث العلمي والتي سوف تعمل وفق المقاربة الشمولية لإصلاح المنظومة، المؤطر بمبادئ التوحيد وتعزيز طابع المرفق العام ودمقرطة التسيير رباطاً للمسؤولية بالمحاسبة، وسمو الشواهد الوطنية الضامن لمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه دستورياً.

وفي الختام، وفي انتظار اجتماع اللجنة الإدارية المقبل الذي سيشكل فرصة للسيدات والسادة الأساتذة أعضائها من أجل التقييم واتخاذ الموقف الملائم، يهيب المكتب الوطني بجميع الأساتذة الباحثين التعبئة من أجل الدفاع عن مهنة الأستاذ الباحث واسترجاعه للمكانة اللائقة بمقامه داخل المجتمع وعن سمو التعليم العالي العمومي، ويدعوهم للالتفاف حول نقابهم التاريخية والعتيدة والعالمية والمواطنة وتجويد أدائها من خلال تقوية وتعزيز أجهزتها محلياً وجهوياً ووطنياً.

المكتب الوطني

